INPPLC
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
Instance Nationale de la Probité de la Prévention et de la Lutte contre la corruption

المؤتمر الدولي الثالث

دولة فلسطين

تدابير الوقاية من الفساد في القطاع العام
حوكمة، فاعلية، امتثال

الجلسة الافتتاحية

كلمة السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

الثلاثاء 7 دجنبر 2021

فخامة السيد الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين،

معالي السيد رائد محمود رضوان رئيس هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين

السادة رؤساء هيئات مكافحة الفساد بالدول الشقيقة والصديقة ؛

السادة السفراء المحترمون ،

السيدات والسادة الخبراء وممثلو المنظمات الدولية ؛

حضرات السيدات والسادة المحترمين؛

بداية، يسعدني أن أعرب للسيد الفاضل رائد محمود رضوان، رئيس هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين الشقيقة، عن عميق تقديري وامتناني على دعوته الكريمة للمشاركة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي الثالث حول **"تدابير الوقاية من الفساد في القطاع العام"**، مُنوها بتنظيم هذا المؤتمر الذي يتزامن مع رمزية الاحتفاء باليوم العالمي لمكافحة الفساد، ومتمنيا أن تُسفر فعالياتُه عن مقترحات وتوصيات نستنير بها في مشوار عمل مؤسساتنا في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

واسمحوا لي، في مستهل هذه الكلمة، أن أشيد بوجاهة الموضوع الذي استقر عليه اختيار الدورة الثالثة لهذا المؤتمر، باعتباره يختزل الوعي المتنامي بضرورة تطوير منظومة الحَوْكَمة، والنهوض بالبعد الوقائي، كمحور أساسي لضمان التمتع بالحقوق المتعارف عليها واسْتِدامَتِها؛ بما يشكل جدارا واقيا يَحدُّ من ممارسات وتفاعلات الفساد.

حضرات السيدات والسادة؛

ليس من قبيل الصدفة أن تؤكد ديباجة الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد على أهمية ترسيخ مبادئ الإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية، والإنصاف والمسؤولية والتساوي أمام القانون، وصون النزاهة وتعزيز ثقافة نَبذ الفساد. كما ليس أمرا اعتباطيا أن ينصرف اختيار مجموعة من الدول، ومن بينها المغرب، إلى الارتقاء بقواعد الحوكمة ومكافحة الفساد ومنعه، لتأصيلها داخل مرجعياتها الدستورية؛ حيث أضحت الوثيقة الدستورية تنص على مسؤولية السلطات العمومية في الوقاية ومعاقبة جميع المخالفات الإدارية والمالية وأفعال الفساد التي تخل بمبادئ النزاهة والشفافية والمسؤولية العمومية، بما فيها الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز. ومن أجل ذلك تحدث مؤسسات دستورية مختصة ومستقلة، تضطلع بهذه المسؤوليات، من بينها هيئات النزاهة ومكافحة الفساد.

في هذا الاتجاه، حقق المغرب بفضل دستور 2011 مجموعة من المكتسبات القانونية والمؤسساتية، كان من بينها تعزيز مبدأ الفصل بين السلط وتقوية أدوار هيئات الرقابة العليا وإحداث هيئات للحكامة من

بينها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الفساد ومحاربته، باعتبارها هيئة مستقلة، ذات اختصاصات واسعة على مستوى اقتراح التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في هذا المجال، والإشراف والتنسيق وضمان تتبع التنفيذ للسياسة والبرامج العمومية ذات الصلة، وتعزيز مهامها في مجال التحري والتتبع وتلقي ومعالجة الشكايات والتبليغات والتصدي التلقائي بشأن ملفات الفساد وتحويلها، بعد التأكد من صحة الأفعال المتعلقة بها، إلى قضايا قادرة على أن تأخذ طريقها نحو سلطة المتابعة التأديبية أو الجنائية.

على أساس هذه الاختيارات، أصبح مؤكدا اليوم أن نجاعة مكافحة الفساد تظل رهينة بإصلاح الأعطاب التي تشوب مبادئ الحوكمة، وخاصة تلك المتعلقة بسيادة القانون، والمساواة، والحصول على المعلومات، والشفافية، والمسؤولية، والمساءلة، وفتح قنوات المشاركة؛ بما يسمح بخلق بيئة تشريعية ومؤسساتية فاعلة ومتجاوبة مع الانتظارات الملحة والمشروعة للمواطنين، ومساهِمة ومؤسِّسة لإنتاج وإذكاء التنمية المتينة والمدمجة والمستدامة.

وإذا كانت مختلف الدول قد انخرطت في تطوير ترسانتها القانونية بما يتفاعل مع قواعد الحوكمة الجيدة؛ سواء في إطار الملاءمة مع الاتفاقيات الدولية أو الاستجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، فإن ما يمكن التنبيه إليه هو أن مجال مكافحة الفساد لا يمكن الاكتفاء فيه بسن القوانين ووضع المقتضيات الملزمة لتثبيت الحقوق، بل ينبغي أن تكون هذه التشريعات مسنودة بمجهودات تستنهض المحيط العام للتجاوب بفعالية مع مضامينها وغاياتها.

وإذا كان المجال لا يتسع لاستجلاء كل متطلبات النهوض بهذا المحيط، فإنني أرى من الوجاهة استحضار، على الأقل، ثلاثة مستلزمات أساسية في هذا المجال:

أولا- التكامل المؤسساتي القائم على مبدأ تحديد وارتباط أدوار ومسؤوليات جميع الهيئات والمؤسسات المعنية، لمواجهة جميع مظاهر الفساد، بتنوعها وتعقيدها، بمجهود مشترك تتضافر فيه جهود الجميع؛ بما يقتضيه الأمر من تواصل وتعاون وتنسيق وتبادل للخبرات والمعلومات واستهداف للنتائج.

ثانيا- تعزيز الثقة من أجل التعبئة الشاملة للمجتمع، لأن للفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة تجعل محاربته مطلبا وضرورة جماعية، تضطلع فيها السلطات والهيئات العمومية بمسؤولية وضع وتنزيل استراتيجية كفيلة بإقناع وتعزيز ثقة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين؛ بما يجعل جميع مكونات المجتمع تنخرط بمسؤوليةٍ في مسار التصدي لهذه الآفة، في أُفق بناء تحالف وطني كفيل بإذكاء الوعي العام لمواجهة الفساد بجميع أشكاله وتمظهراته.

ثالثا- التعاون الدولي في مجال الوقاية والمنع؛ حيث إن الاستفادة من التجارب والممارسات الدولية الناجحة أصبح خيارا حيويا لأي استراتيجية وطنية للوقاية ومكافحة الفساد، خاصة بعد أن أصبحت ظاهرة الفساد أكثر تفشيا وتعقيدا، نتيجة لما يُتيحُه النمو التكنولوجي وتطور الآليات والشبكات المالية العالمية، من تداخل مصالح وطُرُق عَمَل المُفسِدين.

وهكذا فإن تعزيز الحوكمة المسؤولة والنهوض بدور الوقاية في إطار استراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد لمكافحة الفساد، يعدان رافعتين أساسيتين لجعل ظاهرة الفساد تأخذ اتجاها تنازليا قويا ومستداما.

أجدد شكري على الدعوة الكريمة للمشاركة في هذا المؤتمر، وأهنئ مرة أخرى هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين الشقيقة على تنظيمه واختيارها له موضوعا محوريا ذا أهمية بالغة، كما أتقدم بمتمنياتي لأشغاله بكامل النجاح والتوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.